جراء الاضطرابات الجيوسياسية المحتملة

«فيتش»: تستبعد تخفيض تصنيفات دول الخليج

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، إنها أخذت في اعتبارها عند وضع التصنيفات الائتمانية الحالية لدول المنطقة، الاضطرابات الجيوسياسية المحتملة، والتي حدثت بالفعل، ملمحة بأن تلك الاضطرابات لن تؤثر على التصنيف الائتماني لهذه الدول.

وأوضحت الوكالة في تقرير، اطلعت عليه «العربية.نت»، أن العراق ولبنان هما البلدان اللذان قد تؤثر الأحداث على أوضاعهما خلال الفترة المقبلة.

وذكرت أن تأثير أي تحرك إيراني، قد جرى تضمينه بالفعل في المخاطر المحتملة التي تواجه دول منطقة الشرق الأوسط.

الوكالة قالت أيضا إن المخاطر الجيوسياسية تؤثر على التصنيف الائتماني السيادي لدول منطقة الشرق الأوسط.

وأشارت إلى أن أغلب دول الخليج لديها احتياطات مالية تدعم مرونتها في التعامل مع أي أحداث.

وأوضح التقرير أن التوترات بين إيران وأميركا تؤرق العراق بشدة، خاصة أن المخاطر السياسية تؤثر على نحو كبير على التصنيف الائتماني للعراق عند «B-» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وتابع: «إذا واصل العراق تقاربه مع إيران، وقام بتنفيذ القرار المبدئي للبرلمان العراقي لإخراج القوات الأميركية، فإن هناك مخاطر من رد الولايات المتحدة، والذي من الممكن أن يكون في صورة فرض عقوبات أو إلزام العراق بعدم استيراد النفط من إيران بعد أن قامت باستثنائها من قرار العقوبات».

وأوضحت أن السيناريو السابق الخاص بتقارب العراق مع إيران ليس مدرجا في توقعاتها، وبالتالي فإن هذا الأمر قد يؤدي إلى تغيير نظرتها إلى العراق من مستقرة إلى سلبية، وفقا لما ستؤول إليه الأمور.

وأشار التقرير إلى أن هناك مخاطر من أن العلاقات الإيرانية مع حليفها في لبنان «حزب الله»، قد تؤدي إلى تعقيد الجهود التي يقوم بها لبنان المصنف عند درجة «CC» لتأمين تمويلات خارجية.

وأكدت فيتش أنها تعتقد أن كلا من إيران والولايات المتحدة تريدان تجنب حدوث تصعيد عسكري شامل، مشيرة إلى أن حدوث هذا الأمر سيكلف إيران كثيرا، خاصة أن اقتصادها الحالي يعاني كما أن التفوق العسكري يصب في صالح الولايات المتحدة. وعلى صعيد الولايات المتحدة، ترى فيتش أن حدوث تصعيد عسكري شامل قد يكون على سبيل المناورات السياسية الخطرة لدونالد ترمب في عام الانتخابات.

وأشارت إلى أن كلا من إيران والولايات المتحدة في وضع مؤجج، ومن الصعب التنبؤ بما قد يحدث.

1.1 بالمئة انخفاض الطلب على الشحن الجوي في نوفمبر 2019

كشف الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا» عن بيانات أسواق الشحن الجوي العالمية لشهر نوفمبر 2019، والتي أشارت إلى انخفاض معدل الطلب على الشحن الجوي (الذي يقاس بطن الشحن في الكيلومتر الواحد FTKs) بنسبة 1.1% مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2018. كما سجلت أحجام الشحن على أساس سنوي انخفاضاً للشهر الثالث على التوالي.

ويعدّ شهر نوفمبر على الرغم من انخفاض معدلات الطلب، الأفضل منذ ثمانية أشهر، حيث سجّل أبطأ معدل انكماش على أساس سنوي منذ مارس 2019. كما تعكس النتائج الأهمية المتزايدة التي تشهدها فعاليات التجارة الإلكترونية الكبرى مثل «يوم العزّاب» في آسيا و»الجمعة البيضاء».

وفي الوقت الذي تزدهر فيه التجارة الإلكترونية حول العالم، يواجه الطلب الإجمالي على الشحن الجوي المزيد من التحديات نتيجةً لتبعات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلى جانب تدهور التجارة العالمية وتباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي ككل.

وفي هذا الصدد، قال ألكساندر دو جونياك المدير العام والرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للنقل الجوي: «تشير هذه النتائج على الرغم من تسجيلها انخفاضا في معدلات الطلب إلى بوادر تحسن بالمقارنة مع شهر أكتوبر والتي سجلت انخفاضاً بنسبة 3.5%».

وأضاف دو جونياك: «تبقى هذه النتائج مخيبة للآمال على اعتبار أن موسم الشحن الجوي يبلغ ذروته في الربع الأخير من العام. لكننا نتطلع لمزيد من التحسّن جرّاء بوادر انفراج مرتقب في التوترات التجارية الحاصلة بين الولاّيات المتحدة الأمريكية والصين. ومع ذلك تبقى الظروف المحيطة بالتجارة في الوقت الحاضر صعبة للغاية». كما أظهرت البيانات ارتفاع سعة الشحن (التي تقاس بطن الشحن المتاح في الكيلومتر الواحد AFTK) بنسبة 2.9% على أساس سنوي خلال نوفمبر 2019، وبذلك يتفوق النمو الذي حققته السعة على النمو في معدلات الطلب للشهر التاسع عشر على التوالي.

ألكساندر دو جونياك

شهدت شركات الطيران في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط انخفاضاً حاداً في معدلات النمو السنوية لإجمالي أحجام الشحن الجوي خلال شهر نوفمبر 2019، في حين كان الانخفاض أقل حدة بالنسبة لشركات الطيران في أمريكا الشمالية. بينما كانت أوروبا وإفريقيا هما المنطقتان الوحيدتان اللتان سجلتا نمواً في معدلات الطلب على الشحن الجوي مقارنةً بشهر نوفمبر لعام 2018.

وكشفت الناقلات الجوية في الشرق الأوسط عن انخفاض في كمية الشحن الجوي بنسبة 3.0% خلال شهر نوفمبر 2019 مقارنةً بالفترة ذاتها من العام السابق، الأمر الذي يعد تحسناً كبيراً عن الانخفاض الذي سجله شهر أكتوبر والذي بلغ 5.7%. علماً أن ذلك ترافق مع ارتفاع سعة الشحن بنسبة 2.6%. واستمرت كميات الشحن الجوي المعدلة موسمياً في المنطقة في تسجيل نمو متواضع على خلفية التحديات التشغيلية والجيوسياسية التي تواجه شركات الطيران الرئيسية في المنطقة، الأمر الذي يعدّ مؤشراً إيجابياً بالنسبة إلى شركات الطيران هذه. بينما تشكّل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة تهديداً بالنسبة إلى شركات الشحن الجوي الخاصة بالمنطقة في الفترة المقبلة.

وحققت شركات الطيران الأفريقية أسرع معدلات النمو على مستوى كافة المناطق خلال نوفمبر 2019، مع زيادة في الطلب بنسبة 19.8% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وساهمت العلاقات التجارية والاستثمارية القوية مع آسيا في دعم هذا الأداء الإيجابي، في حين سجلت السعة نمواً قدره 13.7% على أساس سنوي.

الشركات الأميركية تضيف وظائف بأعلى وتيرة في 8 أشهر

رفعت الشركات الأميركية وتيرة التوظيف خلال شهر ديسمبر من العام الماضي، لتسجل أعلى وتيرة خلال 8 أشهر.

وأشار تقرير شركة ADP إلى أن الشركات أضافت أكثر من 200 ألف وظيفة في ديسمبر، لتتجاوز التوقعات بشكل كبير، حيث دعم نمو قطاعات التجارة والنقل والخدمات والبناء نمو الوظائف. من جهة أخرى، تراجعت الوظائف في قطاع التصنيع بسبعة آلاف الشهر الماضي. وأشار التقرير إلى أن النمو الأكبر للتوظيف كان في الشركات المتوسطة.

صندوق أبوظبي السيادي يبيع حصة في بنك إيطالي بـ 947 مليون دولار

باعت شركة مبادلة للاستثمار «الصندوق السيادي لأبوظبي» أكثر من نصف حصتها في بنك «يوني كريديت» الإيطالي، في إطار عمليات بيع أصولها الخارجية، وفقا لبلومبرغ.

وتراجعت حصة الصندوق إلى 2.02% في 20 ديسمبر الماضي، وفقاً لإفصاح البنك، ، أرسله للهيئة التنظيمية للسوق في إيطاليا. وكانت حصة مبادلة في البنك الإيطالي 4.99% في يونيو الماضي.

وتبلغ قيمة الحصة التي باعها الصندوق في البنك 850 مليون يورو (947 مليون دولار أميركي)، وفقا لسعر إغلاق سعر السهم.

ورفض المسؤولون في كل من مبادلة ويونيكريدت التعليق على الموضوع. واشترت مبادلة الحصة في عام 2010، في إطار استراتيجيتها لتنويع اقتصادها.

وتضم استثمارات شركة مبادلة للاستثمار محفظة أعمال متنوعة تغطي عدداً من قطاعات الأعمال العالمية، وتنتشر في أكثر من 50 دولة حول العالم.

«Invesco»: اهتمام قوي من المستثمرين العالميين بالعقارات

تعد مشاركة المستثمرين في القطاع العقاري واحدة من أعلى مستويات الاستثمار في البدائل، ويتوقع خبراء Invesco أن يكون لها دور أكبر في محافظ المستثمرين في المستقبل.

وبالنظر للارتباط الضعيف بين الأصول العقارية وفئات الأصول الأخرى، مثل الأسهم والدخل الثابت، فهي تمثل وسيلة للمستثمرين لتنويع محافظهم الاستثمارية. وبفضل الخصائص التي تتسم بها الأصول العقارية مثل الدخل المستقر إجمالًا، وإمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية والقدرة على الاستفادة منها كأداة تحوط من التضخم، فإنها تبقى بديلاً استثمارياً مناسبًا، لا سيما وأن المخاطر الكلية الرئيسية تفرض حالة من عدم اليقين في الأسواق العالمية. ويشير أندرو هيلز، مدير عام إدارة محفظة العملاء العالمية لدى Invesco Real Estate، إلى أن المستثمرين يقومون بإدراج استثمارات عقارية في محافظ متعددة الأصول لتعزيز العائدات. أضاف هيلز: «نشهد اهتمامًا متزايدًا بالعقارات على صعيد العائدات والمخاطر في كل من الاستثمارات الأساسية والمدرة للدخل، وحتى استراتيجيات العائد المرتفع. وتتسم الشهية للاستثمار العقاري بأنها أعلى من مستوى المخاطر المحتملة، كما أنها مدفوعة برغبة تنويع عالمي».

بدوره، قال سامر عبد القادر، مدير علاقات العملاء في Invesco الشرق الأوسط وإفريقيا: «بالنسبة لصناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط، فإن العقارات توفر فرصًا جذابة للشراكات، وتمثل وسيلة لنشر كميات كبيرة من رأس المال. ويتماشى هذا الأمر مع اتجاه عالمي مستمر، حيث يشير استطلاع للرأي أن المستثمرين المؤسسيين في الصناديق السيادية على مستوى العالم قاموا بتخصيص ما معدله 8.7% من توزيعاتهم في عام 2019 للاستثمارات العقارية، مقارنة مع 4.1% فقط في عام 2015. «

تركيا: مبيعات العقارات للأجانب في أعلى مستوياتها خلال عقد

سجلت مبيعات العقارات للأجانب في تركيا خلال العام الماضي، رقماً قياسياً مقارنة بالسنوات الـ10 الماضية.

وبحسب معلومات حصلت عليها الأناضول، من المديرية العامة للطابو والمسح العقاري التابع لوزارة البيئة والتطوير العمراني التركية، فإن الأجانب اشتروا 67 ألفا و322 عقارا في تركيا خلال العام الماضي.

وتصدّر العراقيون قائمة الأجانب الأكثر شراء للعقارات في تركيا، تلاهم البريطانيون، ثم الألمان، فالروس والسعوديون.

وشهد العام الماضي شراء 6 آلاف و307 أرض عقارية، و61 ألف و15 شقة، من قبل 63 ألفا و986 مواطنا أجنبيا.

كانت مبيعات العقارات للأجانب في تركيا، بلغت 10 آلاف و806 عقارا خلال 2010، فيما وصل هذا الرقم إلى 67 ألفا و322 عقارا خلال العام الماضي.

وفضّل الأجانب ولايات إسطنبول، وبورصة وموغلا في شراء الأراضي العقارية، فيما تصدرت إسطنبول، وأنطاليا وموغلا، قائمة الولايات الأكثر شراء للشقق فيها من قبل الأجانب. وشهدت إسطنبول خلال 2019، بيع 25 ألف و872 شقة.

وعلى صعيد الأقضية التركية الأكثر بيعاً للشقق والأراضي العقارية للأجانب، تصدّر القائمة قضاء أسنيورت (إسطنبول)، بـ7 آلاف و266 عقارا، وقضاء ألانيا (ولاية أنطاليا) بـ6 آلاف و152 عقارا.

وتصدر مواطنو بريطانيا، وألمانيا واليونان، قائمة الأكثر شراء للعقارات في تركيا من بين دول الاتحاد الأوروبي، في جميع الأعوام الماضية.

آلاف اللبنانيين يفقدون وظائفهم بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية

أدى تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في لبنان والتي بلغت حدتها مع تراجع السيولة النقدية في الأسواق واتخاذ المصارف تدابير مالية قاسية حددت سقوفا للسحوبات الى اقفال عشرات المؤسسات وفقدان الاف الموظفين عملهم.

ودفع تراجع السيولة ولاسيما حجم الدولار الأمريكي الى اتخاذ المصارف إجراءات قيدت السحوبات المالية ما وضع مؤسسات القطاع الخاص تحديدا امام تحدي الاستمرار في ظل فقدانها فرص الاقتراض من المصارف من جهة وعجزها عن تأمين الدولار لانجاز معاملاتها التجارية مع الخارج من جهة أخرى.

ورفعت الهيئات الاقتصادية صوتها في وجه الدولة معلنة رفضها المطلق لزيادة الاعباء الضريبية على المؤسسات مطالبة «بإلغاء الضرائب الجائرة لان القطاع الخاص الذي يمثل ثلاثة ارباع المجتمع اللبناني هو الآن ينهار مثل حجارة الدومينو كما ان الاقتصاد الحقيقي والقطاعات الانتاجية تحتضر في حين لا يوجد مبادرات جدية في الأفق».

وقالت في بيان لها أصدرته منذ شهرين ان «القطاع الخاص سلف الدولة والاقتصاد الكثير من خلال الزيادات الضريبية الهائلة التي فرضت عليه منذ العام 2017».

واعتبرت «ان العلاج الحقيقي يكمن في إعادة هيكلة القطاع العام وخفض نفقاته بالإضافة الى وقف التهريب الى لبنان وانهاء الاقتصاد غير الشرعي ومعالجة ملف الكهرباء ومكافحة الفساد».وادى فقدان السيولة وتوقف الإنتاج وعجز المؤسسات التجارية والصناعية عن استعمال حساباتها الجارية في المصارف الى تهديد العديد منها بما اطلقوا عليه «العصيان الضريبي» أي التوقف عن دفع الضرائب للدولة حتى الاستجابة لمطالب القطاع الخاص.

وطالبت هذه المؤسسات الدولة تجميد الضرائب ووقف الغرامات على المتأخرات وإجبار المصارف على تخفيض الفوائد وعدم ملاحقة المتأخرين عن دفع أقساط ديونهم.

وفي هذا الصدد قال الوزير السابق ورئيس جمعية الصناعيين السابق فادي عبود لوكالة الانباء الكويتية (كونا) أمس الخميس انه «اذا استمرت الأوضاع في المنحى الذي تسير به فإن النصف الأول من العام الجاري سيؤدي الى خسارة 50 الف فرصة عمل في القطاع الصناعي ما يرفع من معدلات البطالة».

ولفت الى ان الصناعيين عاجزين عن استيراد المواد الخام لحاجتهم الى الدولار ما يدفعهم الى الحصول على الدولار من الصرافين وتحمل فارق السعر الكبير بين السعر الرسمي لصرف الدولار (1507 ليرة مقابل الدولار الواحد) وسعر الصرف المتداول في سوق الصيرفة (يتخطى أحيانا كثيرة 2000 ليرة مقابل الدولار).

وراى عبود «ان العصيان الضريبي من الناحية النظرية مفيد لكنه في الواقع يقود الى انهيار القطاع الخاص بسرعة «معتبرا ان الحل يكمن في تشكيل حكومة من خبراء واختصاصين يمتلكون تجاربا عملية على ارض الواقع تساعدهم تجاربهم في وضع الحلول.وانتقد السياسة الاقتصادية التي دأب عليها لبنان التي اولت المصارف كل الاهتمام لكونها الممول لعجز المالية العامة.

من جهته قال الخبير المالي الدكتور موفق اليافي في تصريح ل(كونا) ان «القسم الأكبر من الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص باستثناء المصارف اجرت إعادة هيكلة وتقوم بدفع قسم من الرواتب مع منح الموظفين اجازات قسرية».وشدد على أهمية وجود إدارة للبلد تعي حجم المخاطر وجديتها لافتا الى حاجة الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص الملحة والسريعة للسيولة التي كانت تؤمن من خلال المصارف وهو الامر المفقود حاليا اذ ان السيولة هي التي تحرك عجلة الاقتصاد.وحذر اليافي «من خطورة انعدام الثقة لدى المواطنين وهو الذي يعيق عملية تحريك عجلة الاقتصاد مجددا».

واعتبر ان العصيان الضريبي امر غير واقعي لان الشركات تحتاج الى التعامل مع الإدارات الرسمية وبالتالي هي ملزمة بدفع ما عليها مشيدا بالخطوة الأخيرة للدولة بتمديد مهل الغرامات. وكان اجتماع للجنة المال والموازنة في البرلمان اقر في 26 من ديسمبر الماضي «تجميد وتعليق الإجراءات الناجمة عن التعثر في تسديد القروض السكنية حتى نهاية يونيو 2020 او ستة اشهر من تاريخ نشر الموازنة».

وأشارت اللجنة الى ان ما يسري على القروض السكنية يسري أيضا على القروض الصناعية والزراعية والمستحقات الضريبية بأنواعها الواردة في موازنة 2020 في الظروف التي يعيشها لبنان والصرف من الخدمة لأعداد من الموظفين او تخفيض ما يصل الى نصف قيمة الراتب للعديد من بينهم.

وبدوره اكد الباحث في الشركة الدولية للمعلومات محمد شمس الدين ل(كونا) ان الاقتصاد اللبناني يعمل بنصف طاقته وان التقديرات تشير الى فقدان حوالي 10 الاف موظف في القطاع الخاص عملهم وتراجع مرتبات نحو 50 الف موظف منهم بنسب متفاوتة مابين 20 و50 بالمئة من المرتب.

ولفت الى احتمال تفاقم الازمة من الشهر الجاري مع تصاعد إمكانية اقفال مدارس وشركات أبوابها بفعل الازمة الاقتصادية. ولفت الى تراجع القدرة الشرائية بنسبة 30 بالمئة بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار امام العملة الوطنية.ويشهد لبنان منذ 17 من أكتوبر الماضي تظاهرات وحركات احتجاجية بدأت بسبب فرض ضرائب جديدة على مواد أساسية وتطورت الى المطالبة بحكومة جديدة وانتخابات برلمانية مبكرة في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.